الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة في مدينة عدن في المدة 1996- 2018م

عمر سالم عوض العسكري*

المخلص

من الملاحظ في الوقت الراهن أن هناك تركيزًا واضحًا من قبل المعنيين بشؤون الاقتصاد في مختلف الدول على الدور المهم الذي تؤديه الصناعات الصغيرة في تطور الاقتصاد الوطني، والتنمية المكانية في البلد، خاصة وأن هذه الصناعات (الصناعات صغيرة الحجم) تقدِّم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة، ودعم الصناعات الكبيرة ودعمها بالكثير من الخدمات والسلع المهمة من جهة أخرى. وعليه فإن هذا البحث في تقديم عرض نظري لمفهوم الصناعات الصغيرة المتداول بين الأقاليم الجغرافية كأساس نظري يكشف عن مدى تباين تعريف ذلك النشاط الصناعي، والأسباب التي أدَّت إلى تباين تلك المفاهيم النظرية للصناعات الصغيرة، مستعرضًا مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها التنموية، كما يهدف إلى الكشف عن الواقع الجغرافي لتطور الهيكل الصناعي لقطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن والبنية الصناعية في إطار التركيب الداخلي للمدينة (مديريات)، وتحديد مميزات تلك الصناعات الصغيرة وخصائصها وما يؤهلها لتؤدّي دورًا مهمًّا في إحداث التنمية الاقتصادية – الاجتماعية مستدامةً في مدينة عدن في المدة 1996 – 2018م، ومن خلال قراءة المؤشرات الصناعية للهيكل الصناعي للصناعات الصغيرة، وكذلك تطور المؤشرات الصناعية واتجاهاتها المكاني في مدينة عدن.

المقدمة:

تشكل الصناعات الصغيرة أهمَّ محركاتِ التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة وأبرزها، وأحد دعائمها الرئيسة للقيام بالنهضة المكانية، وذلك لما تمثله مخرجات تلك المشاريع الصناعية من انعكاسات على المكان والسكان في أي دولة، وباعتبارها (الصناعات الصغيرة) مصدرًا لتنمية الدخل، وتوفير فرص التشغيل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة. فيما تولي الأوساط الاقتصادية والاجتماعية عناية خاصة واهتمامًا واضحًا خلال الفترة الحالية لمنشآت الصناعات الصغيرة، وإبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس غريبًا هذا الاهتمام؛ إذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن منشآت الصناعات الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إذا هُيِّئَ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم، وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات، ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها.

وتعدُّ اليمن من الدول الداعمة لقطاع الصناعات الصغيرة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني اليمني، وعلى الرغم من الأهمية التي أولتها اليمن فإنَّ هذا

* أستاذ مشارك بقسم الجغرافية الصناعية ــ كلية التربية ــ جامعة عدن.

القطاع في مدينة عدن مازال قطاعًا هشًّا، يواجه العديد من الصعاب والعراقيل، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو ترقية الصناعات الصغيرة وتحسينها؛ لتنميتها وتطويرها، وجعلها قادرة على تلبية حاجات السوق المحلية، ومع ذلك كان هناك تأثير واضح للصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن ومناطق تركيبها الداخلي (مديريات)، (انظر الخريطة رقم 1) على التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة في إطار مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن خلال المدة 1996-2018م، نتيجة لتوفر عدة عوامل جغرافية صناعية عززت من تفعيل دور تلك الصناعات الصغيرة بعد توطنها الصناعي في العملية التنموية في مدينة عدن؛ إذْ مثلت الصناعات الصغيرة ما يقرب من 97.2% من إجمالي عدد منشآت القطاع الصناعي في مدينة عدن، واشتغل بها نحو 53.7%[1] من حجم قوة العمل الصناعي في المدينة.

لقد واجه القطاع الصناعي في مدينة عدن الكثير من التحديات بعد عام 1990م؛ إذْ تراجع إسهامه في الناتج المحلي إلى ما دون 4%، ولقد تبين من الدراسة أن فروعها الرئيسة قد توزعت ما بين الصناعات الغذائية والنسيجية الناتج المحلي الإجمالي والأثاث الخشبية والإنشائية والمعدنية وصناعة الحديد (التشكيلي)، وأن منشآتها قد امتدت مكانيًّا على مساحة واسعة في المدينة وعلى مستوى مناطق تركيبها الداخلي، ووفرت فرص عمل مهمَّة لشرائح مجتمع المدينة والأقل تعليمًا من السكان، واعتمدت بنسبة عالية على مدخلات مستوردة، وأنَّ جُلَّها موجه نحو سوق داخلي، مع قدرة بعض منتجاتها على الدخول إلى أسواق خارجية. كل هذا سمح بالقول بأهميتها لتحقيق جوانب مهمَّة من التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة وبجوانبها البيئية، غير أنها تبقى بحاجة إلى توفير الحماية لها من المنافسة غير العادلة من السلع الأجنبية المستوردة، واطمئنان احتياجها لمصادر الطاقة والتسهيلات المصرفية، وخدمات البنى التحتية وذلك لرفع مستوى التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة في مدينة عدن.

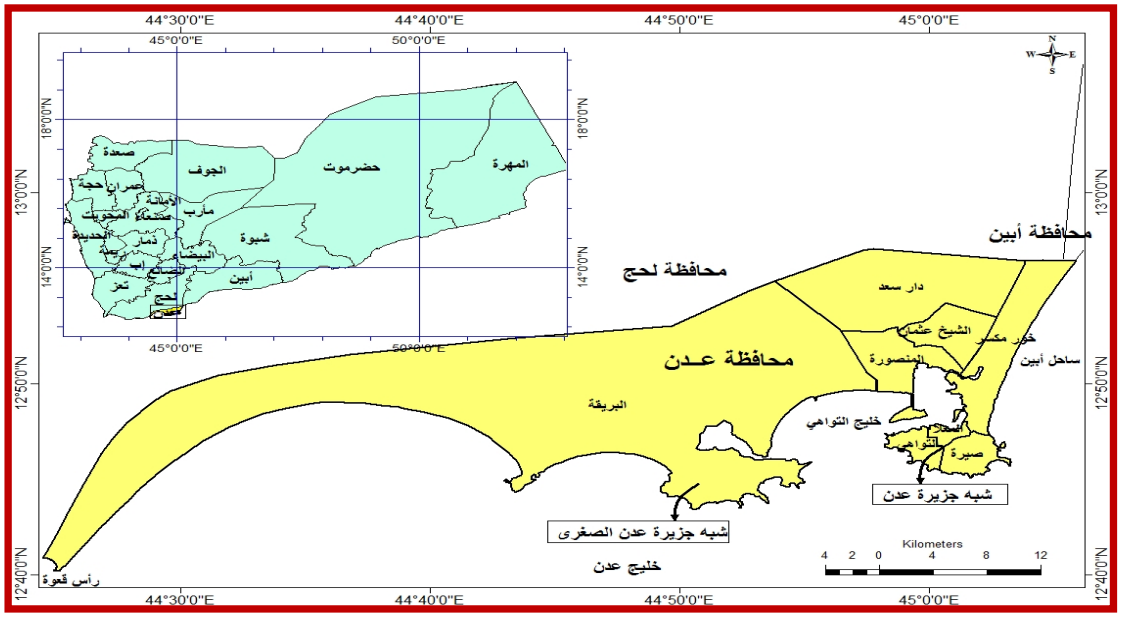

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولية، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء، 2004م.

الخريطة رقم (1) الموقع المكاني لمدينة عدن ومناطق تركيبها الداخلي (مديريات) ضمن التركيب الداخلي لليمن

ولقد عكفت **مشكلة البحث** Research Problem، على دراسة مدى قدرة الصناعات الصغيرة على استثمار المتاح من الإمكانات التنموية المحلية، ثم بيان قدرة هذه الصناعات على النمو المستمر وبكفاءة اقتصادية اجتماعية في مدينة عدن.

فقد تمثلت **فرضية البحث**: Research Hypothesis في الإمكانية العالية للصناعات الصغيرة على استثمار الموارد بكفاءة ومرونة عاليتين ليضمن إحداث عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية واستدامة نموها في الظروف الاعتيادية لعناصر البيئة الجغرافية لمدينة عدن.

فيما يتحدد **هدف البحث** Research Objective، في تقديم عرض نظري لمفهوم الصناعات الصغيرة المتداول بين الأقاليم الجغرافية كأساس نظري يكشف عن مدى تباين تعريف ذلك النشاط الصناعي، والأسباب التي أدَّتْ إلى تباين تلك المفاهيم النظرية للصناعات الصغيرة، مستعرضًا مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها التنموية، كما يهدف إلى الكشف عن الواقع الجغرافي لتطور الهيكل الصناعي لقطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن، وتحديد مميزات تلك الصناعات الصغيرة وخصائصها وما يؤهلها لتؤدّي دورًا مهمًّا في إحداث تنمية اقتصادية – اجتماعية مستدامة في مدينة عدن.

أمـا **منهجيـة البحـث Research Methodological**، فقد اعتمد البحث في منهجيته على محورين، هما: الأول: نظري، يعطي إثراء علميًا لمفهوم كلٍ من الصناعات الصغيرة والتنمية المستدامة وطبيعتها وأبعادها التنموية، والثاني: تطبيقي؛ إذْ تناول دراسة قطاع الصناعات الصغيرة المتوطنة في مدينة عدن، مركِّزًا على التحليل المكاني وأثره في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة في مدينة عدن.

ولذا فإن **هيكلية البحث Dissertation Research**، تتحدد في ثلاثة محاور رئيسة سيتم مناقشتها كمتطلب أساسٍ لتوضيح مشكلة البحث، والتحقق من فرضية البحث وأهدافه، وتلك المحاور هي على النحو الآتي:

1- الأُسس والمفاهيم العلمية لمحتوى الصناعات الصغيرة والتنمية المستدامة وأبعادها التنموية في الحيز الجغرافي.

2- تحليل الواقع الجغرافي لتطور توطن الصناعات الصغيرة في مدينة عدن 1996 – 2018م.

3- التحليل المكاني لأثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة وأبعادها في مدينة عدن 1996 – 2018م.

1: المحور الأول: الأُسس والمفاهيم العلمية لمحتوى الصناعات الصغيرة والتنمية المستدامة وأبعادها التنموية في الحيز الجغرافي:

وفيما يأتي يمكن تقديم عرض نظري لمفهوم الصناعات الصغيرة ومحتواها والتنمية المستدامة وأبعادها التنموية في الحيز الجغرافي:

1:1: مفهوم الصناعات الصغيرة ومحتواها:

في الحقيقة ليس هناك إجماع عام من قبل الجغرافيين والاقتصاديين والمنظمات والمؤسسات الدولية وجميع المهتمين بالأنشطة الاقتصادية على مفهوم أكاديمي حول تعريف الصناعات الصغيرة؛ وذلك لتباين أنظمة الدول ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها، فضلًا عن كونها تضم طائفة واسعة من المنشآت والورش، فبعضها يهتم بإنتاج البضائع الجاهزة المصنعة أو نصف المصنعة، وسواها تقدم للمستفيد صنفًا أو آخر من الخدمات[2]، كما أن اختلاف الدول في مستويات التطور قد انعكس على مضمون المصطلح من حيث الحجم والقوى العاملة ومستويات الإنتاج التي تقع ضمن هذا المفهوم[3]. وفيما يأتي يمكن عرض أهم أبرز التعريفات حول مفهوم الصناعات الصغيرة وهي:

(1). تعريف منظمة العمل الدولية للمنشآت الصناعات الصغيرة:

لقد عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات أو الصناعات الصغيرة(*) بأنها، وحدات صغيرة الحجم جدًّا، تنتج وتوزع سلعًا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية،

وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالًا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدًّا، أو ربما بغير رأس مال ثابت، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكسب دخولًا غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي، يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية، ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[4].

(2) ـ تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO للمنشآت الصناعات الصغيرة:

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO فتعريفها للصناعات الصغيرة يركز على أنها الصناعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل إدارتها بكامل المسؤولية بأبعادها القصيرة والطويلة الأمد[5].

(3) ــ تعريف الاتحاد الأوربي للمنشآت الصناعات الصغيرة:

إن صعوبة تحديد معنى موحد للمنشآت الصناعات الصغيرة ، دفع الاتحاد الأوربي إلى تكوين مجَّمعٍ خاص بالمؤسسات الصغيرة سنة 1992م ولجنة خاصة به، انتهت هذه اللجنة الأوربية إلى الاعتراف بعدم قدرتها وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوربية، لكن حاولت اللجنة دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير قريبة من بعضها لجمع الرؤية، وبهذا أقر الاتحاد الأوربي تعريف الصناعات الصغيرة بأنها: تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملًا، مع بقاء معيار الاستقلالية، ولكن على الرغم من أنَّ تلك الأعمال التي تقوم بها تلك الصناعات من إنتاجية مستدامة فإن قيمة مبيعاتها لا تتجاوز 7 ملايين أورو. أمَّا المؤسسات الصغيرة جدًّا فهي التي لا يتجاوز عدد عمالها 10عمال. وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوربي إلى إيجاد تعريف موحد، وعلى الرغم من عدم دقته، فإنَّه يبقى المرجع الوحيد لتطبيق السياسات الصناعية بين الدول الأعضاء[6].

(4). تعريف البنك الدولي للمنشآت الصناعات الصغيرة:

لقد عرَّف البنك الدولي تلك الصناعات الصغيرة بأنَّها جميع المشاريع الصناعية التي يعمل فيها من 1- 50 عاملًا، فيما يصل أدنى مستوى لإجمالي الأصول والمبيعات إلى 3 ملايين دولار[7].

(5). تعريف الدول العربية للمنشآت الصناعات الصغيرة:

أما في الدول العربية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط، وغالبًا ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد، فضلًا عن مستوى النمو الاقتصادي في البلد.

ففي الأردن مثلًا: يعدُّ المشروع صغيرًا عندما لا يتجاوز عدد العاملين فيه أربعة أشخاص،

بينما تعد المنشآت متوسطة الحجم تلك التي يعمل بها عددٌ من العاملين يصل بين 5 –9 عمال. أما في سورية فقد حدد القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل. وأمَّا في لبنان فإن حجم المنشآت يعرف بناءً على معيار عدد العاملين، تعد المنشأة الحرفية هي تلك التي يعمل فيها خمسة عمَّالٍ أو أقل، وتعد منشأة صغيرة التي يعمل فيها بين خمسة إلى تسعة أفراد[8].

(6). تعريف الجمهورية اليمنية للمنشآت الصناعات الصغيرة:

تعرف المنشأة الصناعية في اليمن بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات، ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة، كما أنها تمتد أحيانًا إلى مساحة جغرافية أكبر في حال وجود فروع لها، والتي يعمل بها 1–4 عمال[9]. وتمتاز الصناعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص، أهمها ما يأتي:

أولاً: مرونة الإدارة سهولة التكوين:

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، وبساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات؛ إذْ لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات، غير أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة أكثر قدرة على تقبُّل التغير، وتبني سياسات جديدة، على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية[10].

ثالثاً: خلق فرص عمل لمجتمع المدينة:

بسبب استخدام هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجابًا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة. كما تتيح هذه المنشآت فرصًا كبيرة للعمالة الصناعية بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

رابعاً: انخفاض رؤوس الأموال:

تمتاز الصناعات الصغيرة بانخفاض نسبي في رأس المال سواءً تعلَّق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين[11].

خامساً: تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:

تعدُّ هذه الصناعات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيًّا من خلال الانتشار الجغرافي

للمنشآت الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة؛ فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرًا لصغر حجم المنشآت الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهذه تعمل غالبًا كمنشآت أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المنشآت الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري.

سادساً: القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصناعية الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس الصناعات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط انتاجها.

2:1: تعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها التنموية: **Sustainable Development:**

تُشكل التنمية المستدامة أحد أبرز العمليات الاقتصادية الاجتماعية التي تفي بحاجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، كما أن التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اقتصارها على فئة قليلة، ومورد واحد. كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية[12]، وتعرف كذلك بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، وتعدُّ أكثر تداخلًا وأكثر تعقيدًا؛ إذْ تتوجه التنمية المستدامة أساسًا إلى تلبية متطلبات وحاجات أكثر الشرائح فقرًا في المجتمع، وتسعى إلى الحد من الفقر في العالم[13]، فيما عرَّفتْها الأمم المتحدة بأنها التنمية التي يمكن أن تدام إلى الأبد أو في الأقل لمدة طويلة جدًّا[14].

وقد عرف بعض الجغرافيين الاستدامة بأنها قدرة المشاريع وبرامج التنمية على تحقيق موارد جديدة غير مستنفذة؛ لضمان الاستمرارية دون الحاجة إلى دعم بموارد جديدة، فهي إذن الاهتمام بالمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا[15]، فيما رأى آخر أن التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي وعدم الإضرار بها[16]، ويضيف آخرون كُلٌّ بحسب تخصصه لهذا التعريف أو ذاك، فالمهتمون بالجانب التقني يؤكِّدون أنَّ هذا السعي يجب أن يتضمن نقل المجتمع تقنيًّا إلى مستوى أرقى، وفي الوقت ذاته ينتج حدًّا أدنى من الملوِّثات المتسببة برفع درجة حرارة سطح

الأرض. ومن الوجهة الاقتصادية فإن التنمية المستدامة لابد أن تقود إلى خفض مهمٍّ في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، فيما ترى الدول النامية أن هذه الاستدامة يجب أن تتضمن استثمار الموارد لرفع المستوى المعاشي للسكان الأكثر فقرًا[17].

1:2:1: أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد تنموية تتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية، والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛ إذْ ترتبط تلك الأبعاد التنموية ارتباطًا قويًّا في تأدية وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، وتنقسم أبعاد التنمية المستدامة ثلاثةَ أبعادٍ أساسية، هي: البيئة، Environment والاقتصاد، Social والعدالة الاجتماعية، Economic على أن هذه الأبعاد يجب أن تتوازن في مسعى التنمية وتساعد في تحسين نوعية الحياة.

أولًا: البعد البيئي:

تعدُّ العلاقة بين جميع الكائنات من جهة وعناصر البيئة المحيطة بها من جهة أخرى – بلا تدخل خارجي – توازنًا بيئيًّا وتنظيمًا ذاتيًّا لتلك العلاقة[18]، وإن حدوث أي تغيير أو خلل بين العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث تشل فاعلية هذا النظام أو تفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي للتخلص الذاتي من الملوثات بالعمليات الطبيعية، يعد تلوثًا للبيئة وتدهورًا للنظام البيئي[19].

والتنمية لكي تكون مستدامة لابد أن تحافظ على هذا النظام البيئي من الأخطار التي تهدده أنشطة الإنسان الاقتصادية والخدمية، مثل الزراعة، والصناعة، والنقل وسواها، فتوفر حماية للتربة والموارد الطبيعية والمناخ والتنوع الإحيائي للنبات والحيوان، وتراعي تكامل النظم البيئية أيضًا.

ثانيًا: البعد الاجتماعي:

ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار[20]، كما يهدف البعد الاجتماعي لعملية التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات المحتوى والمدلول الإنساني، في مقدمتها تأكيد ترسيخ القيم الأخلاقية، وتوزيع أكثر عدالة للدخول بين أبناء الجيل الواحد، وبينه وبين الأجيال اللاحقة، وزيادة الاهتمام بالصحة والتعليم، والحد من الفقر، ومراعاة حقوق المرأة ومساواتها في الحقوق مع الرجل، ومما يساعد على إنجاز هذه الأهداف إيجاد نظام ديمقراطي مؤسَّسي يسود فيه القانون.

ثالثًا: البعد الاقتصادي:

يؤكد هذا البعد على إحداث نمو مستديم في دخول الأفراد والمجتمع، واستثمار الموارد

الطبيعية والاقتصادية بشكل عقلاني ومتوازن. وتتمثل تلك الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة النمو والكفاءة والديمومة الاقتصادية للتنمية المستدامة، فالنمو يجب أن يكون متصاعدًا لاستمرار بواعثه، وأن يكون في شتى مناحي الحياة الاقتصادية ومنها الصناعة وبشكل يفضي إلى التحسن المستمر في دخول الأفراد من غير إحداث مشاكل، كالتضخم، أو اختلال ميزان المدفوعات. واستمرار النمو إنما يرتبط بكفاءة وسائل الإنتاج، وهو ما ندعوه بالكفاءة الاقتصادية لقوى الإنتاج، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية وتقليل الهدر فيها إلى الحد الأدنى. ومن المهم أيضًا التأكيد على استمرار عملية التنمية من خلال التخطيط لأطول مدة زمنية مقبلة، والاستيعاب الصحيح للإمكانات المتاحة، والكوابح المتوقعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة المسبقة التي تحول دون استمرار التنمية، مع الحفاظ على البيئة واعتباراتها المختلفة[21].

2: المحور الثاني: تحليل واقع تطور توطن الصناعات الصغيرة في إطار مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن للمدة 2006 – 2018م:

يعدُّ النشاط الصناعي هو قطاع الإنتاج الأساس، والمكوِّن الأساس الاقتصادي للمدينة، إلى جانب مكوِّن ثانٍ هو قطاع الخدمات في الاقتصاد الحضري للمدينة، وتتحدد الأبعاد المكانية بتوزيع ذلك النشاط الصناعي، وتغيير ذلك التوزيع في مناطق التركيب الداخلي للمدينة من خلال تطور التركيب الداخلي للمدينة، ونوع النشاط الصناعي وحجمه وطبيعته ومتطلباته من الأرض الحضرية كعامل محدِّد لموقع ذلك النشاط، وكذلك قدرة الاستعمال الصناعي للأرض الحضرية على المنافسة أمام الاستعمالات الحضرية الأخرى، وأوَّلُها الاستعمال التجاري، ثم السكني والتغير في مواقع ذلك النشاط الصناعي، أي عملية إعادة التوقيع المكاني في الأبعاد المكانية لتطور مناطق التركيب الداخلي للمدينة[22].

وللنشاط الصناعي خصوصية تميزه، تتمثل بالقدرة على خلق تشابكات قطاعية ضمن القطاع الصناعي في الاقتصاد الحضري في المدينة ومع الانشطة الاقتصادية الأخرى في قطاع الخدمات ضمن ذلك الاقتصاد بما يخلق توازن في ذلك الاساس الاقتصادي للمدينة[23]، وبذلك نجد ان نمو المدينة يعتمد على تطور الاساس الاقتصادي وتعزيزه من خلال تطور قطاع الصناعة في ذلك الاقتصاد للمدينة وذلك بتمكين سكان المدينة من امتلاك فرص عمل ودخول أفضل من باقي سكان الأقليم، لذا يعدُّ تطور الصناعة في اقتصاد المدينة هو السبب الرئيس في تطورها وزيادة سكانها[24].

تطور توطن الصناعات الصغيرة قطاعيًا على مستوى مدينة عدن ومناطق تركيبها الداخلي في المدة 2006 – 2018م:

إن الصناعة Industry بطبيعتها تتوطن في المناطق التي تتوافر فيها غالب مقومات توطنها أو بعضها التي تحقق لها أكبر قدر ممكن من المردودات الاقتصادية Economic Revenues وتختلف الأقاليم بطبيعة الحال في إمكاناتها ومقوماتها ومن ثم في قدرتها على توفير متطلبات الصناعة Industry[25].

وعليه فإن توطن Localization الأنشطة الصناعية Industrial Activities وتوزيعها يتجه إلى أقاليم محدَّدة، تتوافر فيها كل متطلباتها الموقعية والمقومات الجغرافية أو بعض منها لتوطنها[26]، ويعدُّ قطاع الصناعات الصغيرة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الحضري لمدينة عدن، والذي يمكن معرفة واقعها ومكانتها الاقتصادية في الهيكل الصناعي في مدينة عدن واليمن ككل من خلال ما يأتي:

2:1: الواقع الجغرافي لمكانة قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع الصناعات الصغيرة في اليمن لعام 2018م:

تتباين مكانة الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من إجمالي هيكل الصناعة التحويلية في اليمن، وعمومًا فإن هذه المكانة تعدُّ متميزة في اقتصاديات أي بلد حاضرًا ومستقبلًا؛ لأن تلك الصناعات الصغيرة تمثل قاعدة أو منطلقًا للصناعات الكبيرة القائمة حاليًا في البلدان الصناعية المتقدمة. وينعكس هذا الوضع على اليمن ومدنه؛ إذْ يمكن عرض الأهمية النسبية التي تشكلها فروع الصناعات الصغيرة والمتوطنة في مدينة عدن من خلال الجدول رقم (1)، والذي يشير إلى المؤشرات الصناعية لقطاع الصناعات الصغيرة وكذلك إجمالي القطاع الصناعي للصناعات التحويلية في مدينة عدن ومقارنتها بواقع الصناعات الصغيرة والقطاع الصناعي ككل في اليمن للعام 2018م، وعلى النحو الآتي:

إن أبرز المؤشرات المستنبطة من الجدول رقم (1) الذي يوضح مكانة الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من الصناعات الصغيرة في اليمن، وكذلك مكانة الصناعات الصغيرة في اليمن إلى القطاع الصناعي ككل، وأهميته النسبية يمكن استخلاصها في الآتي:

1- مثلت حوالي 93.82% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، وأسهمت بتشغيل قرابة 53.73% من قوة العمل في القطاع الصناعي في اليمن، فيما بلغ إجمالي قيمة الإنتاج لهذه الصناعات الصغيرة 39.66%، وبقيمة استهلاك متوسط بلغ نحو 35.14%، فيما بلغت إجمالي ما تحقق من القيمة المضافة ما يقارب 41.33% وبإجمالي تعويضات للعاملين بقدر 31.20% من إجمالي نسبة التعويضات إلى القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في اليمن لعام 2018م.

جدول رقم (1) الواقع الجغرافي لمكانة قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع الصناعات الصغيرة في اليمن لعام 2018م

المؤشر الصناعي / القطاع الصناعي	الموقع الصناعي	المنشآت		العمال		إجمالي الانتاج		الاستهلاك الوسيط		إجمالي القيمة المضافة		إجمالي التعويضان	
		العدد	%	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصناعات الصغيرة	عدن	3415	7.5	11901	13.8	80354	12.3	66561	17.0	22028.9	10.0	3500	22.0
	اليمن	46782	93.8	85803	53.7	653287	39.6	391536	35.1	220289	41.3	15911	31.2
الصناعات التحويلية	عدن	3510	7.5	24060	18.3	98638	5.9	64294	5.7	34344	6.4	8369	16.4
	اليمن	46782	100	130989	100	1647220	100	1114218	100	533002	100	50997	100

المصدر: (1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولية، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء عدن، التقرير السنوي الأولي للصناعات التحويلية في اليمن، عدن 2018، عدة جداول بيانات غير منشورة.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، الغرفة الصناعية عدن، بيانات المحلات الصناعية المرخصة لعام 2018، بيانات غير منشورة.

1- شكلت مدينة عدن أهمية نسبية برزت بها بين المدن التي تشكل فيها الصناعات الصغيرة رافدًا مهمًّا للأساس الاقتصادي للمدينة؛ إذْ مثَّلت الصناعات الصغيرة حوالي 7.5% من إجمالي عدد منشآت الصناعات الصغيرة في اليمن، واستقطبت قرابة 13.8% من قوة العمل في قطاع الصناعات الصغيرة في اليمن، فيما بلغ إجمالي قيمة الإنتاج للصناعات الصغيرة في مدينة عدن 12.38%، وبقيمة استهلاك متوسط بلغ نحو 17.02%، فيما بلغت إجمالي ما تحقق من القيمة المضافة ما يقارب 10.07% وبإجمالي تعويضات للعاملين بقدر 22.08% من إجمالي نسبة التعويضات إلى القيمة المضافة لقطاع الصناعات الصغيرة في اليمن.

2- إن ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن، يعزى إلى أنَّ المدينة تمثل نموذجًا جغرافيًّا لأهمية الصناعات الصغيرة في خلق فرص كبيرة للعمالة الصناعية وإنْ لم تكن هناك منشآت صناعية متطورة، إضافة إلى أن المدينة تمثل وجهة لتيارات الهجرة من المناطق المجاورة لها، مما أدى إلى توفر الأيدي العاملة وبتكاليف اقتصادية مريحة؛ لتشغيل المنشآت الصناعية في مدينة عدن، وهذا انعكس على تطور الأهمية النسبية للعمالة الصناعية في الصناعات الصغيرة والتي وصلت بقدر 13.8% من إجمالي قوة العمل في الصناعات الصغيرة في اليمن 2018م.

2:2: الاتجاهات العامة لتطور قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع تطور اتجاهات الصناعات الصغيرة في اليمن لعام 2018م:

ويمكن رصد أبرز أهم المؤشرات المستنبطة من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) حول تطور

الاتجاهات العامة لتطور قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع تطور اتجاهات الصناعات الصغيرة في اليمن في المدة 1996 – 2018م ويمكن إجمالها بالآتي:

1- إن استمرار تطور مستويات الطلب، نتيجة نمو السكان وتطور مستويات الدخل والدخل الفردي على منتجات قطاع الصناعات الصغيرة أدى إلى تحقيق تطور ونمو في عدد المنشآت لتلك الصناعات خلال المدة 1996-2018م؛ إذ ازداد عدد المنشآت بنحو 2698 منشأةً، وبمعدل زيادة سنويًّا بلغت 123 منشأة من إجمالي عدد المنشآت للصناعات الصغيرة في مدينة عدن.

2- إن غالبية المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعات الصغيرة معظمها منشآت صغيرة الحجم، ويعزى ذلك إلى أن الاستثمارات في هذا القطاع لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة، إضافة إلى أن معظم فروع تلك الصناعة تتمثل في المخابز ومطاحن الحبوب وإنتاج المياه الغازية والحلويات، كما أن معيار تحديد تصنيف المنشآت على أساس عدد العاملين ساهم في زيادة عدد المنشآت للصناعات صغيرة الحجم، والتي بلغت نحو 3415 منشأةً عام 2018م.

3- شكّل عدد المنشآت الصغيرة الحجم لقطاع الصناعات الغذائية أهمية نسبية بالمقارنة مع عدد المنشآت المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم لتلك الصناعة، بنسبة 93.8% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية للقطاع الصناعي في اليمن لعام 2018م.

جدول رقم (2) الاتجاهات العامة لتطور قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع تطور اتجاهات الصناعات الصغيرة في اليمن للمدة 1996- 2018م (القيمة مليون ريال يمني)

المؤشر الصناعي / القطاع الصناعي	الموقع الصناعي	المنشآت		العمال		إجمالي الانتاج		الاستهلاك الوسيط		إجمالي القيمة المضافة		إجمالي التعويضان	
		العدد	%	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1996	عدن	717	2.2	1335	2.5	26779	6.8	16531	7.6	10248	4.6	1203	7.7
	اليمن	31730	95.3	53388	48.5	391490	26.4	215272	21.6	221628	30.8	15474	20.4
2011	عدن	1765	4.5	6392	8.6	68449	14.3	49617	16.7	18832	10.4	2091	15.5
	اليمن	38371	88.5	69906	50.2	476084	33.4	296099	31.7	179948	36.6	13485	27.0
2018	عدن	3415	7.2	11901	9.0	80354	12.3	66561	17.0	22028.9	10.0	3500	22.0
	اليمن	46782	93.8	130989	53.7	653287	39.6	391536	35.1	220289	41.3	15911	31.2

المصدر: عمل الباحث: بالاعتماد على: (1) الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي الأول 1996م، صنعاء، مايو 1997، ص45 – 67. (2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي 2011، صنعاء، سبتمبر 2013م، عدة جداول. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولية، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء عدن، التقرير السنوي الاولي للصناعات التحويلية في اليمن، عدن 2018، عدة جداول بيانات غير منشورة.

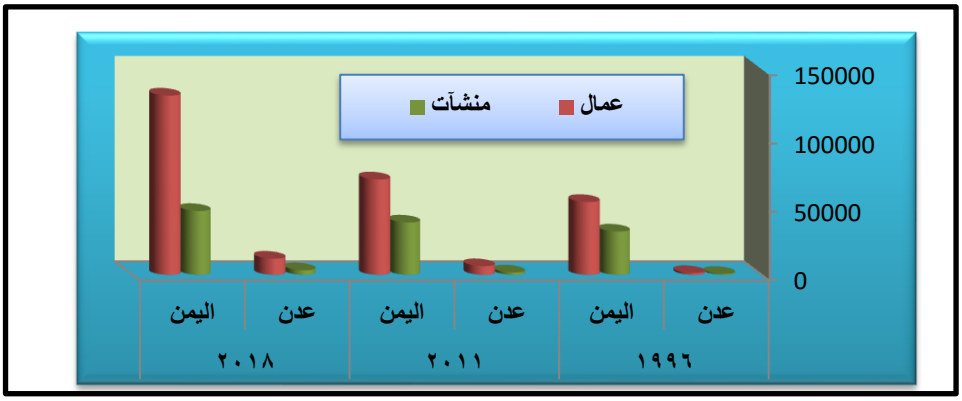

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على، الجدول رقم (2).

شكل رقم (1) الاتجاهات العامة لتطور قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن من واقع تطور اتجاهات الصناعات الصغيرة في اليمن في المدة 1996 – 2018م

4- لقد تطورت اتجاهات عدد منشآت قطاع الصناعات الصغيرة نسبيًّا، والتي كانت تشكل نسبة 2.2% عام 1996م، إلى أهمية نسبية بلغت 9.5% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في اليمن لعام 2018م، مما جعل قطاع الصناعات الصغيرة بتلك الأهمية النسبية تشكل أحد أبرز الفروع الصناعية في الهيكل الصناعي لقطاع الصناعة في مدينة عدن والتي بلغت نسبة الصناعات الصغيرة على مستوى المدينة 97.2% من إجمالي المنشآت الصناعية في مدينة عدن للعام 2018م.

5- إن النمط التوطني المنتشر لفروع الصناعات الصغيرة على مستوى مدينة عدن قد أدى إلى تطور عدد العاملين في تلك الصناعة وشكل أهمية نسبية لعدد العاملين في هذا القطاع من الصناعات في خلال المدة 1996-2018م؛ إذ ارتفع عدد العاملين بزيادة قدرها 10566 عاملًا، وبمعدل زيادة سنوي بلغ 480 عاملًا استقطبته تلك الصناعات في مدينة عدن، وقد جاء هذا الاستقطاب للعدد الكبير من الأيدي العاملة لتلبية احتياجاتها في عملية الإنتاج الصناعي؛ إذْ بلغ عدد العاملين في ذلك القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة نحو 11901 عامل في مختلف فروع الصناعات الغذائية.

6- تطور نسبة الاتجاهات العامة لعدد العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة البالغة نحو 7.2% لعام 1996م إلى 9.0% لعام 2018م، فيما شكلت أهمية نسبية العاملين لقطاع الصناعات الصغيرة في اليمن من عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ككل ما نسبته 53.7% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية للقطاع الصناعي في اليمن لعام 2018م، مما جعل المشتغلين في قطاع الصناعات الصغيرة يعد أحد أبرز المؤشرات الصناعية للقطاع الصناعي في اليمن.

7- لقد ارتفع مؤشر نسبة قيمة الإنتاج

للصناعات الصغيرة في مدينة عدن عما كان عليه عام 1996م، من 6.8% إلى 12.3% من إجمالي قيمة انتاج الصناعات الصغيرة في اليمن، وأن تطور قيمة الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات الصغيرة في عدن يمكن تفسيره بالنمو الصناعي الحاصل خلال تلك المدة، بعدد توطن المشاريع الجديدة على مستوى مناطق التركيب الداخلي للمدينة، وتحسين أدوات الإنتاج وتحديثها، وتعزيز القدرات الذاتية لذلك القطاع في إدارة عمليات التسويق إلى الأسواق المحلية، وإتاحة فرص عمل في ذلك القطاع، ما عزز من قيمة الإنتاج والمردودات المالية والتراكم الرأسمالي لتلك الصناعات، وهذا ما تؤكده المؤشرات الكمية للجدول رقم (2) للمدة 1996 – 2018م.

8- إن ضعف الاهمية النسبية التي تشكلها قيمة الاستهلاك الوسيط لإنتاج الصناعات الصغيرة بالمقارنة مع قيمة مستلزمات الإنتاج في قطاع المنشآت المتوسطة الحجم وقطاع المنشآت الكبيرة الحجم في القطاع الصناعي لليمن، ناتج من أن الصناعات الصغيرة لا تتطلب رأس مال كبير لإدارة عملية الانتاج في تلك المنشآت الصناعية، وبالتالي فإن نسبة قيمة الاستهلاك الوسيط للإنتاج لا تتجاوز 17.0% من إجمالي الاستهلاك الوسيط للإنتاج للناتج الصناعي في اليمن لعام 2018م.

9- لقد كان عام 2011م نقطة تحول واستثمار موجه نحو تطور توطن المشاريع الصناعية صغيرة الحجم في مدينة عدن، عن عام 1996م والذي شكل أهمية نسبية في استثمار رؤوس أموالهم في توطن تلك المشاريع الاستثمارية لقطاع الصناعات الصغيرة باعتبار أنَّ مثل تلك المشاريع لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مما انعكس ذلك على زيادة عدد المشاريع الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم، وهو ما عزز من زيادة القيمة المضافة وتطور اتجاهاتها خلال المدة: 1996-2018؛ إذْ بلغتْ أعلى قيمة مضافة حققتها المشاريع الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم ما يقارب نحو 22028.9 من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعات الصغيرة عام 2018 على مستوى اليمن.

10-تطور اتجاهات إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات الصغيرة لمدينة عدن في الأهمية النسبية التي شكلها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة صغيرة الحجم على مستوى اليمن خلال تلك المدة 1996 – 2018؛ إذْ بلغت نسبتها في عدن 4.6% عام 1996م لتتطور خلال تلك المدة لتشكل ما نسبته 10.0% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من قطاع الصناعات الصغيرة الحجم في اليمن.

4:2: البنية الصناعية للصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن لعام **2018م:**

1- شكلت الصناعات الغذائية أثرًا بارز في تشكل الهيكل الصناعي لفروع الصناعات الصغيرة على مستوى مدينة عدن والتي تشمل

الصناعات الآتية: طحن الحبوب الغذائية الألبان ومشقاتها (الجن والآيسكريم) والمياه المعدنية والزيوت النباتية وصناعة الحلويات والكيك وصناعة الخبز، وشكلت الصناعات الغذائية أهمية نسبية بين هيكل الصناعات الصغيرة في عدن؛ إذْ شكل عدد المنشآت الصناعية للصناعات الغذائية ما نسبته 39.3%، فيما شكل عدد المنشآت الصناعية للصناعات المعدنية (تشكيل الحديد والالمنيوم) ما نسبته 27.1%، فيما تأتي في المرتبة الثالثة صناعة المنتجات الانشائية اذ شكل عدد منشآتها الصناعية ما نسبته 16.6% لعام 2018م.

جدول رقم (3) البنية الصناعية للصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن لعام 2018

المؤشر الصناعي / فروع الصناعة	المنشآت		العمال		إجمالي التعويضات للعاملين	
	العدد	%	العدد	%	القيمة	%
الغذائية والمشروبات	1343	39.3	4566	36.6	472.5	13.5
صنع الملابس وصبغ الفراء	246	7.2	590	4.7	416.5	11.9
الأخشاب والأثاث	324	9.5	1069	8.6	1246	35.6
الطباعة والنشر	9	0.2	32	0.25	14	0.4
المنتجات الإنشائية (مواد البناء)	567	16.6	2155	17.2	542.5	15.5
منتجات المعادن (الحديد والألمنيوم المشكلة	926	27.1	3489	27.9	693	19.8
الإجمالي	3415	100	12473	100	3500	22.0

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، الغرفة الصناعية عدن، بيانات المحلات الصناعية المرخصة لعام 2018، بيانات غير منشورة.

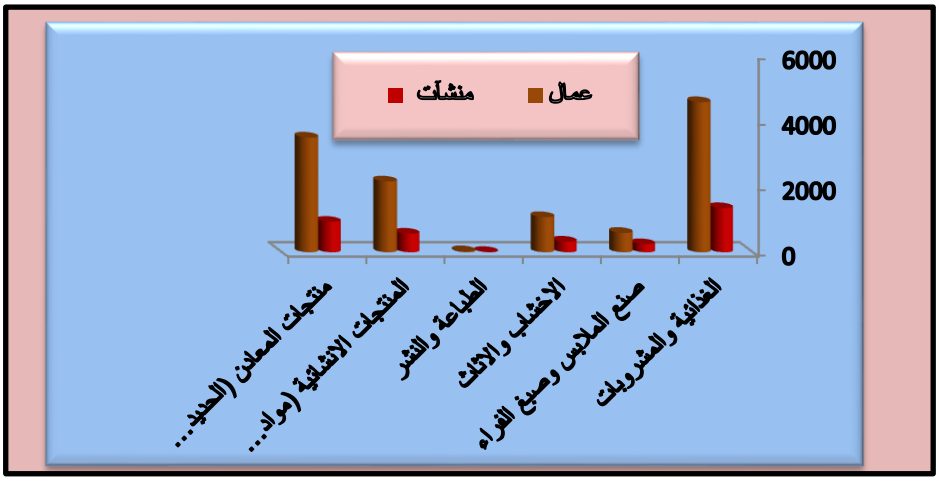

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3).

شكل رقم (3) البنية الصناعية للصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن للعام 2018م

1- إن توسع توطن المنشآت الصناعية لإنتاج الصناعات الغذائية وانتشارها انعكس على تطور عدد العمال في تلك الصناعة؛ إذْ شكل أهمية نسبية بلغت نحو 36.6% من إجمالي عدد العمالة الصناعية للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، فيما حل عدد العمالة في صناعة المنتجات المعدنية (تشكيل الحديد والالمنيوم) في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية قدرها 27.9%، فيما شكلت الصناعتان معًا ما نسبته 64.5% من إجمالي عدد العمال في الصناعات الصغير في مدينة عدن، أي أكثر من نصف العمالة للصناعات الصغيرة في عام 2018م.

2- كما كان الطلب الفعال على منتجات الصناعات الإنشائية وفي مقدمتها صناعة مواد البناء بسبب تطور النمو الحضري العمراني المتسارع في مدينة عدن أحد أبرز العوامل التي عززت تطور الأهمية النسبية لعدد عمال المنتجات المعدنية الإنشائية لتحل في المرتبة الثالثة من حيث العمالة الصناعية للصناعات الصغيرة في عدن؛ إذْ شكلت ما نسبته17.2% لعام 2018م.

3- تصدرت صناعة الأخشاب والأثاث الهيكل الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم من حيث حاجتها الماسة للعمالة الصناعية التي تتصف بالمهارة نوعًا ما، وذلك ما يعكسه نصيب كلفة العامل فيها؛ إذْ شكلت نسبة اجمالي تعويضات العاملين ما نسبته 35.6%، فيما تظل صناعة المنتجات المعدنية (تشكيل الحديد والألمنيوم)، في مرتبتها الثانية كالمعتاد في كل المؤشرات الصناعية بين فروع الهيكل الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن؛ إذْ شكلت نسبة

إجمالي تعويضات العاملين فيها بقدر 19.8% من إجمالي تعويضات قوة العمل لفروع الهيكل الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن لعام 2018م.

3:2: التوزيع المكانية لتوطن فروع الصناعات الصغيرة الحجم في مناطق التركيب الداخلي (مديريات) لمدينة عدن لعام 2018م

تتمتع مدينة عدن بإمكانات جغرافية صناعية متباينة، كانت هي المحفز الأساسي في تطور ونمو المؤشرات الصناعية لفروع الهيكل الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن؛ إذ تعمل تلك المدينة على تحقيق تنميتها الاجتماعية الاقتصادية المستدامة من خلال النهوض بعملية التصنيع التي تشكل أساس عملية التنمية المكانية المستدامة، وتنطلق متطلبات التنمية في مدينة عدن من إبراز أهمية التصنيع وضرورته للتنمية الشاملة، ويمكن عرض التوزيع المكانية لتوطن فروع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة لعام 2018م خلال الجدول رقم (5) والخريطة رقم (2)، واستخلاص أبرز المؤشرات المستنبطة وإجمالها في الآتي:

1- تركز النشاط الصناعي للصناعات الغذائية بشكل رئيس في منطقة المنصورة؛ إذ تصدرت المؤشرين الصناعيين لهذه الصناعة وبمثل عدد المنشآت وعدد العمالة الصناعية، فلقد بلغ عدد المنشآت للصناعات الغذائية في منطقة المنصورة ما يقارب 370 منشأة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن والبالغة نحو 3415 منشأة، وبهذا العدد من المنشآت المتوطنة في منطقة المنصورة شكلت أهمية نسبية بلغت نحو 10.3%، وفيما بلغ عدد المشتغلين في تلك المنشآت الصناعية لإنتاج المواد الغذائية ما يقارب من 1258 عاملًا وبنسبة 36.2% من إجمالي المشتغلين في القطاع الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في منطقة المنصورة، وبنسبة 27.5% من إجمالي المشتغلين في مدينة عدن في الصناعات الغذائية لعام 2018م.

2- جاءت منطقة الشيخ عثمان في المرتبة الثانية بفرق بسيط عن عدد منشآت صناعية للصناعات الغذائية صغيرة الحجم عن منطقة المنصورة؛ إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية لتلك الصناعات في الشيخ عثمان ما يقارب 334 منشأة للصناعات الغذائية، وشكل ذلك 28.3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية المتوطنة في منطقة الشيخ عثمان، وبنسبة 9.7% من إجمالي المنشآت.

جدول رقم (4) التوزيع المكانية لتوطن فروع الصناعات الصغيرة الحجم في مناطق التركيب الداخلي (مديريات) لمدينة عدن لعام 2018م

الصناعة / المنطقة	الغذائية والمشروبات		صنع الملابس وصبغ الفراء		الاخشاب والاثاث		الطباعة والنشر		المنتجات الانشائية (مواد البناء)		منتجات المعادن (الحديد والألمنيوم) المشكلة		الإجمالي	
	المنشآت	العمال	المنشآت	العمال	المنشآت	العمال	المنشآت	العمال		العمال	المنشآت	العمال	المنشآت	العمال
صيرة	89	285	44	96	22	70	4	14	7	27	12	46	212	538
المعلا	42	143	18	43	16	51	0	0	9	32	17	63	102	332
التواهي	64	147	24	67	26	83	0	0	22	81	30	84	151	462
خور مكسر	18	68	13	31	11	35	1	3	1	3	9	35	52	175
المنصورة	370	1258	55	127	92	294	2	7	113	427	358	1360	979	3473
الشيخ عثمان	334	1232	63	151	119	401	2	8	269	1016	399	1556	1178	4364
دار سعد	186	521	20	52	32	116	0	0	53	207	43	168	334	1064
البريقة	240	912	9	23	6	19	0	0	93	362	58	177	406	1493
الإجمالي	1343	4566	246	590	324	1069	9	32	567	2155	926	3489	3415	11901

المصدر: (1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولية، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء عدن، التقرير السنوي الاولي للصناعات التحويلية في اليمن، عدن 2018، عدة جداول بيانات غير منشورة.
(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، الغرفة الصناعية عدن، بيانات المحلات الصناعية المرخصة لعام 2018، بيانات غير منشورة.

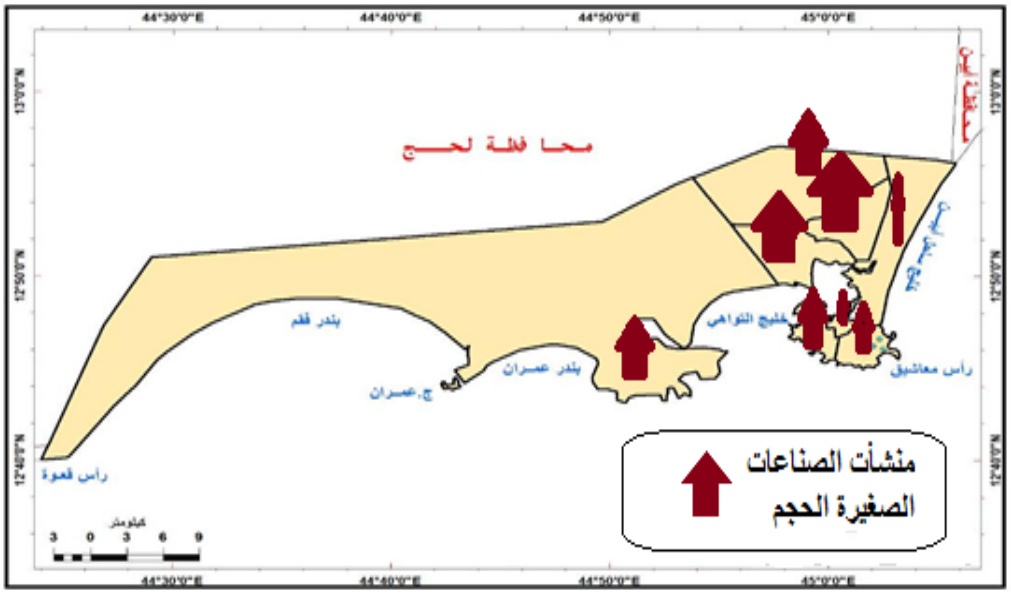

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على، بيانات الجدول رقم (4).

خريطة رقم (2) التوزيع المكانية لتوطن فروع الصناعات الصغيرة الحجم في مناطق التركيب الداخلي (مديريات) لمدينة عدن لعام 2018م

الصناعية للصناعات الغذائية على مستوى مدينة عدن لعام 2018م. في حين شكل عدد العمال المشتغلين في هذه الصناعة لتلك المنطقة ما نسبته 28.2% من إجمالي عدد قوة العمالة الصناعية في منطقة الشيخ عثمان، و26.9% من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الصناعية للصناعات الغذائية على مستوى مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن لعام 2018م.

3- هيمنة منطقة الشيخ عثمان على معظم المؤشرات الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم (باستثناء الصناعات الغذائية وصناعة الطباعة والنشر) على مستوى مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن حتى عام 2018م؛ وذلك لما تعكسه الأهمية النسبية المتحققة في كل فرع من فروع هيكل الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، وبالنسب المئوية الموضحة كالآتي: 26% من إجمالي المنشآت الصناعية لصناعة الملابس، 36.7% من منشآت صناعة الأخشاب والأثاث، 47.4% من إجمالي المنشآت الصناعية لصناعة المنتجات المعدنية التشكيلية، وكل تلك الأهمية النسبية كانت على مستوى المنشآت الصناعية بين مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن، فيما حققت كذلك أهمية نسبية عالية في معظم قوة العمالة الصناعية لفروع الهيكل الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في المدينة، ومن تلك النسب المتحققة هي 25.5%، 37.5%، 47.1، 45% في كلٍّ من المشتغلين في صناعة الملابس، وصناعة الأخشاب والأثاث، وصناعات الإنشائية، وصناعة المنتجات المعدنية التشكيلية، على التوالي لعام 2018م.

4- هيمنة منطقة الشيخ عثمان على معظم المؤشرات الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم (باستثناء الصناعات الغذائية وصناعة الطباعة والنشر) على مستوى مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن حتى العام 2018م، وذلك لما تعكسه الأهمية النسبية المتحققة في كل فرع من فروع هيكل الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، وبالنسب المئوية الموضحة كالآتي: 26% من إجمالي المنشآت الصناعية لصناعة الملابس، 36.7% من منشآت صناعة الأخشاب والأثاث، 47.4% من إجمالي المنشآت الصناعية لصناعة المنتجات المعدنية التشكيلية، وكل تلك الأهمية النسبية كانت على مستوى المنشآت الصناعية بين مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن، فيما حققت كذلك أهمية نسبية عالية في معظم قوة العمالة الصناعية لفروع الهيكل الصناعي للصناعات صغيرة الحجم في المدينة، ومن تلك النسب المتحققة هي 25.5%، 37.5%، 47.1، 45% في كل من المشتغلين في صناعة الملابس، وصناعة الأخشاب والأثاث، وصناعات الإنشائية، وصناعة المنتجات المعدنية التشكيلية، على التوالي لعام 2018م.

5- تدني عدد منشآت صناعة الطباعة والنشر في مدينة عدن، ولم تظهر تلك

المنشآت إلا في مناطق محدودة في المدينة وفي مقدمتها منطقة كريتر (صيرة)؛ إذْ يتركز فيها 4 منشآت، تقوم بعملية الطباعة والنشر من أصل 9 منشآت فقط على مستوى مدينة عدن، كمنشآت صناعية صغيرة، وبذلك حققت مدينة كريتر (صيرة) 44.4% من إجمالي منشآت الطبعة والنشر، ثم تأتي كلٌّ من منطقتي المنصورة والشيخ عثمان بالتساوي في عدد المنشآت وبواقع منشأتين لكل منطقة، وفيما تقدمت منطقت الشيخ في عدد المشتغلين والتي وصلت 8 عمال و7 عمال في منطقة المنصورة لعام 2018م.

3: المحور الثالث: تحليل جغرافي – صناعي لأثر الصناعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة لمدينة عدن:

لقد أدَّى قطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في مدينة عدن مناطق تركيبها الداخلي، وذلك من خلال عملية توطنها ونموها وتطوره مما أدَّى إلى إحداث تنمية مستدامة في تلك المدينة والتي عكسته ما تحقق من مؤشرات تنموية اجتماعية واقتصادية مستدامة ويمكن تحليلها جغرافيًا وحصرها في الآتي:

1:3: ما حققته الصناعات الصغيرة من تنمية اقتصادية مستدامة في مدينة عدن:

يمكن تلخيص ما حققته الصناعات الصغيرة من تنمية اقتصادية مستدامة في مدينة عدن للمدة 1996 – 2018م في الآتي:

أولًا: التخفيف من العجز في الميزان التجاري:

لقد أسهمت الصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن في التخفيف من العجز في الميزان التجاري؛ إذْ أعفته من عملية الاستيراد لكثير من المتطلبات الحياتية لسكان مدينة عدن وخاصة التي تتطلبها السوق المحلية، وفي مقدمتها الزيوت النباتية والحبوب المطحونة، والأثاث بأنواعه، والكثير من المنتجات المعدنية المشكلة التي تُستثمَر في قطاع البناء والتشييد، فيما استطاعت تلك الصناعات فتح أسواق محلية لسد احتياجات سكان مدينة عدن، بل وخلق فرص ولو محدودة لعملية التصدير للمناطق المجاورة لها وفي مقدمة تلك الصادرات منتجات صناعة الأثاث والمعادن.

ثانيًا: تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأساس الاقتصادي لمدينة عدن:

إن نمو مؤشر قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن، انعكس على تطور التنمية الاقتصادية المستدامة، لكي تستجيب لمتطلبات الزيادة السكانية في المدينة، ولذا كان الاهتمام بتطور هذه الصناعات بما يتمشى مع تزايد حاجة السوق المحلية الاستهلاكية لمنتجاتها؛ إذ ارتفع مؤشر قيمة الإنتاج للصناعات الصغيرة في مدينة عدن عما كان عليه في عام 1996م، من 26779 مليون ريال يمني، إلى 80354 مليون ريال يمني، أي بزيادة تقدر بنحو

53575 مليون ريال يمني، أي بزيادة سنويًا لرفد الناتج المحلي تقدر بحوالي 2435.2 مليون ريال يمني. ويعزى ذلك التطور لقيمة الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات الصغيرة في مدينة عدن، إلى تطور النمو الصناعي الحاصل خلال تلك المدة، والمتمثل بعدد المشاريع الجديدة، وتحسين أدوات الإنتاج وتحديثها، وتعزيز القدرات الذاتية لذلك القطاع في إدارة عمليات التسويق إلى الأسواق المحلية، وإتاحة فرص ولو محددة لها لتصدير بعض إنتاج ذلك القطاع، بما عزز من قيمة الإنتاج والمردودات المالية والتراكم الرأسمالي لتلك الصناعات، وهذا ما تؤكده المؤشرات الكمية للجدول رقم (2) ما بين عام (1996-2018م)؛ إذْ بلغت قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية عام 2018م ما يقارب 80354 مليون ريال يمني، والذي شكل أهمية نسبية بين قيمة الإنتاج الصناعي لفروع قطاع الصناعة في اليمن بلغت نحو 12.3% من إجمالي قيمة الإنتاج للصناعة في اليمن، فيما شكلت سعة السوق الاستهلاكية لمنتجات الصناعات الصغيرة، وتوفر المواد الأولية وعوامل الإنتاج الأخرى على مستوى مناطق التركيب الداخلي مدينة عدن، شكلت محفِّزًا قويًّا لتوفير متطلبات عملية الإنتاج لفروع هيكل الصناعات الصغيرة الحجم، لتطور القيمة المضافة لفروع تلك الصناعة على مستوى مدينة عدن؛ إذْ تطور ذلك المؤشر الصناعي من 10248 مليون ريال يمني في عام 1996م إلى 22028.9 مليون ريال يمني عام 2018م؛ إذ قدرت الزيادة المتحققة خلال تلك المدة والمقدرة 22 سنة بواقع 11770.9 مليون ريال يمني، وبزيادة سنوية تقدر بنحو 535 مليون ريال سنويًّا من القيمة المضافة للصناعات الصغيرة في مدينة عدن.

2:3: ما حققته الصناعات الصغيرة من تنمية اجتماعية مستدامة في مدينة عدن:

لقد حققت الصناعات الصغيرة الحجم تنمية اجتماعية مستدامة على مستوى مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن، ويمكن تبيان ذلك الأثر التنموي الاجتماعي في النقاط الآتية:

(1) مساهمة الصناعات الصغيرة في خلق فرص تشغيل بدرجة كبيرة في مدينة عدن:

لقد استطاعت الصناعات الصغيرة وفرت فرص عمل لا يستهان بها خاصة للشرائح منخفضة التعليم في المدينة، وقد أكسبتهم تأهيلًا وتدريبًا، مما يجعل دورها مهمًّا في إعادة بناء هيكل القوى العاملة، حيث إنَّ النمط التوطني المنتشر لفروع الصناعات الصغيرة على مستوى مناطق التركيب الداخلي لمدينة عدن، استطاعت خلق فرص عمل في جميع فروع الصناعات الصغيرة المنتشرة في تلك المناطق، وقد تميزت تلك الصناعات الصغيرة بصفة بالتطور والاستدامة لقوة العمالة فيها مما أدى إلى تطور عدد

العاملين في تلك الصناعة خلال المدة 1996 – 2018م؛ إذ ارتفع عدد العاملين من 1335 عاملًا إلى 11901 عامل وبزيادة قدرها 10566 عاملًا، خلال تلك المدة وبمعدل زيادة سنوي بلغ 480 عاملًا، وبهذا الدور الذي تقدمه الصناعات الصغيرة لمجتمع مدينة عدن وباستدامته سوف يقلل من حدة البطالة المتفشية كظاهرة اجتماعية بين شرائح السكان من هم في سن العمل لمدينة عدن، وخاصة أنَّ تلك المدينة تشكل قبلة للمهاجرين من ريف المناطق المجاورة لها من المحافظات الشمالية: كمحافظتي تعز والحديدة، ومحافظتي لحج وأبين، والتي تشكل الظهير لمدينة عدن.

(2) إسهامها في تطور المناطق القائمة واستحداث مناطق اجتماعية جديدة:

اتصفت الصناعات الصغيرة الحجم بانتشارها المكاني الواسع في مدينة عدن، فشملت المناطق القديمة كبعض مناطق صيرة والشيخ عثمان والتواهي، وأدت إلى تطورها وتحسين البنية التحتية من الخدمات الاجتماعية في تلك المناطق، فيما أدَّتْ دورًا كبيرًا في خلق مناطق جديدة في بعض مناطق مدينة عدن وأسهمت في تطورها اقتصاديًا واجتماعيًا، وهنا يمكن أن نشير إلى أهم تلك المناطق والتي تميزت بالوظيفة الصناعية كأساس اقتصادي في إقامتها، مثل منطقة الدرين والتي تنقسم إلى جزئَيْنِ: الغربي ضمن منطقة المنصورة، والجزء الشرقي ضمن الحدود الإدارية لمنطقة الشيخ عثمان، وكذا الضواحي الشرقية لمنطقة الشيخ عثمان، والتي بدأت تتوطن فيها عدد من الصناعات الصغيرة الحجم، والتي يمكن أن تكون نواة لتصبح صناعات كبيرة الحجم في المستقبل، فيما استطاعت هذه الصناعات أن تسهم في تحقيق تنمية اجتماعية في عددٍ من الضواحي لبعض المناطق، كمنطقة الكثيري في المنصورة، والتي تتركز فيها معظم صناعة منتجات المعادن (المعادن المشكلة)، وكذا شرق منطقة العريش التابعة لمنطقة خورمكسر والتي تعد منطقة واعدة للتوطن الصناعي في عدن، وكذلك منطقة الممدارة والتي تتوطن فيه عدد من الصناعات الغذائية والمتمثلة في تنقية المياه المعدنية وتعبئتها، وغيرها من المناطق؛ إذْ كانت تلك المناطق لا تتمتع بنمو حضري عمراني وسكاني قبل انتشار تلك الصناعات الصغيرة فيما أصبحت الآن من المناطق المتطور حضريًا، وترتفع فيها قيمة الأرض وإيجار المنازل لتطور الخدمات الاجتماعية في تلك المناطق التي شهدت انتشارًا لتوطن الصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن.

الخلاصة العامة البحث:

1- لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لمصطلح الصناعات الصغيرة، وذلك لتباين أنظمة الدول ومستويات تطورها الاقتصادي، غير أن هناك شبه إجماع على خصائصها

الرئيسة: الإدارة الفردية، وصغر حجوم منشآتها وضآلة عدد العاملين فيها، واعتمادها في الغالب على مدخلات محلية، وموجهة نحو خدمة أسواق محلية صغيرة، فضلًا عن المستوى التقني البسيط لعملياتها الصناعية.

2- انعكس دور الصناعات الصغيرة في مدينة عدن ومناطق تركيبها الداخلي، على التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في مدينة عدن من خلال قراءة واقع الصناعات الصغيرة الحجم في مدينة عدن، ويمكن تلخصيها وإيجازها في الآتي:

- نجد أن الصناعات الصغيرة أكثر عددًا وانتشارًا من الصناعات المتوسطة والكبيرة؛ إذْ بلغَ عدد المنشآت الصناعات الصغيرة ما يقارب 3415 منشاة، في حين لا تتجاوز الصناعات المتوسطة والكبيرة 95 منشأة، مما يوحي إلى هيمنة الصناعات الصغيرة على القطاع الصناعي في مدينة عدن وبنسبة 97.2% من إجمالي ما تم توطنه من مشاريع القاعدة الصناعية في عدن، وقد يعود ذلك لصغر حجم رأس المال، وسهولة الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيها، وسرعة الدورة الربحية في الصغيرة.
- نلاحظ أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة أخذ يتطور خلال المدة 1996-2018م، فقد زاد عما كان عليه في سنة 1996م (1335عاملًا) إلى (11901 عامل) سنة 2018م، أي بواقع زيادة بلغت 10566 عاملًا، وكذلك في جميع المؤشرات الصناعية للصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، فقيمة الإنتاج بلغت عام 2018م نحو 80354 مليون ريال يمني، في حين كانت لم تتجاوز 2679 مليون ريال يمني، أي إنها زادتْ بفارق كبير يمكن تقديره بقيمة 53575 مليون ريال يمني.
- وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي والمحققة من إجمالي القيمة المضافة في عام 1996م ما قيمته 10248 مليون ريال يمني، وهي قيمة منخفضة ولم تشكل غير 4.6% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات الصغيرة في اليمن، غيرَ أنَّ نسبة تلك المساهمة من تلك الصناعات الصغيرة في مدينة عدن قد ارتفعت لتشكِّل 10.0% من إجمالي ما تسهم به قطاع الصناعات الصغيرة في اليمن وذلك عام 2018م.
- يمكن الصناعات الصغيرة أن تُطَوَّر من إتاحة فرص عمل جديدة خلال السنوات القادمة، وهذا يعكسه ما قد تم توفيره من قبل تلك الصناعات في مدينة عدن؛ إذْ وفَّرت خلال سبع سنوات (2011- 2018) من فرص التشغيل ما يقدر 5509 فرصة عمل لفئة السكان في سن العمل (15- 65 سنة) من مجتمع المدينة.
- أسهمت الصناعات الصغيرة في تطور البنية التحتية للعديد من مناطق وشوارع وأحياء في إطار التركيب الداخلي لمدينة عدن، مما

أدَّى إلى نموها اجتماعيًا واقتصاديًا من تلك المناطق الدرين، والعريش، والممدارة، الدار الشرقية، ومنطقة جولة التسعين، وكابوتا، وحي الكثيري وغيرها، مما انعكس على رفع مكانة تلك المناطق الجديدة بالمقارنة مع المناطق القديمة في مدينة عدن.

- شكلت منطقتا الشيخ عثمان والمنصورة خزينًا (تجمع) إسكانيًّا بشريًّا، انعكس ذلك على توفير متطلبات النشاط الصناعي لقطاع الصناعات الصغيرة الحجم، وفي مقدمة تلك المتطلبات الصناعية توفر الأيدي العاملة؛ إذْ شهدت هاتان المنطقتان تطوُّرًا سريعًا في حجم سكانها خلال المدة 1996 – 2018م، يعزى ذلك إلى تطور البنية التحتية الذي أسهم في تطور أساسها الاقتصادي، الذي كان له دور بارز في نمو منطقتي الشيخ عثمان والمنصورة حضريًّا، فقد انعكست تلك الوفورات على حصول قطاع الصناعات الصغيرة قوة عمل بأجور منخفضة اسهمت في زيادة القيمة الناج النهائي لعملية التصنيع لذلك القطاع؛ إذْ شكلت هاتان المنطقتان ما نسبته 67.3% من إجمالي عدد القوة العاملة في الصناعات صغيرة الحجم في عدن لعام 2018م.
- إن أكثر من 35.0% من إجمالي المنشآت الصناعية الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، تتركز في منطقة الشيخ عثمان، وهي بذلك تحتل المركز الأول من حيث عدد المنشآت، فيما تأتي في المركز الثاني منطقة المنصورة والتي تستحوذ 28.4% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، فيما تأتي منطقة البريقة في المركز الثالث وبنسبة 12.0% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن، وفي الأخير تأتي منطقة خور مكسر من بين مناطق التركيب الداخلي من حيث تركز تلك المشاريع الصناعية وبنسبة 1.5% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية لقطاع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن لعام 2018م.
- تتصدَّر منطقة الشيخ عثمان المركز الأول من حيث إجمالي تعويضات العاملين في قطاع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن؛ إذْ شكلت نسبة تعويضات قوة العمل في منطقة الشيخ عثمان ما نسبته 38.5%، فيما تأتي منطقة المنصورة في المرتبة الثانية وبنسبة 28.9% من إجمالي تعويضات العاملين في قطاع الصناعات صغيرة الحجم في مدينة عدن لعام 2018م.

الهوامش:

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي 2011، صنعاء، سبتمبر 2013م.

(2) أمجد عبد المهدي، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص36.

(3) انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية- ابن رشد- جامعة بغداد، 2003، ص12.

(*) أُخذ هذا التعريف في تقرير UNIDO عن الأعوام 1993/1992م UNIDO,GLOBAL Report "1992/1993" Industry and Development

(4) عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، الطبعة الاولى، البنك الاسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة 415هـ - 1995م، ص 22.

(5) مراد فالح مراد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد،2008، ص10.

(6) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، جسر التنمية، العدد الثامن عشر. جويلية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص 3.

(7) نشأت مجيد حسن الوندادي، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بالعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية - المجلد السادس- العدد الثالث/علمي/ 2008م، ص123.

(8) بيان حرب، مصدر سابق ص117.

(9) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي 2011م، صنعاء 2013م، ص16.

(10) توفيق عبد الرحيم يوسف ": إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط - 2002 ،1م 1422هـ، ص:.

(11) محفوظ جبار: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004، ص 63 .

(12) صالح خليل أبو أصبع: الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2009، ص- ص36 -35.

(13) الطاهر خامرة ": المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2007 / 2006 ص29.

(14) United Nation, Measuring Sustainable Development, New York and Geneva, 2008, p.20.

(15) علي جاسم حمد الفراجي، توطن صناعة النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة الموصل،2013، ص16.

(16) حسن عبد القادر صالح، دور التنمية البشرية المستدامة في مقاومة الفقر في الأردن، بحث مقدم الى الملتقى الخامس للجغرافيين العرب 7-5 نيسان، 2009، ص1177.

(17) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص244.

(18) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، دار الصادق الثقافية- بابل، 2013، ص309.

(19) عبد الزهرة علي الجنابي، العلاقات المكانية للتلوث في مدينة الحلة، مجلة جامعة بابل، سلسلة (أ-٢) العلوم الانسانية، المجلد٦، العدد1، 2001، ص47.

(20) عبد الرحمان العايب ": التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف،2010/2011 ، ص27.

(21) Tatyana P. Soubbotina , Beyond Economic Growth ,2.nd.,The International Bank For Reconstruction and Development ,Washington D.C.,U.S.A., 2004, p.10.

(22) حسن محمود علي الحديثي، الواقع الجغرافي للنشاط الصناعي وعلاقته بسياسات التوطن الصناعي في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص161.

(23) حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة، مجلة المخطط والتنمية، العدد 1، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، 1995، ص11.

(24) حسن محمود علي الحديثي، سياسة التنمية المكانية

وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد7، 1986، ص169.

(25) الشجاع، سميرة كاظم، مناطق الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر . بغداد 1980، ص84.

(26) Estal, R.C. and Buchanan. R.O. : Industrial Activity and Economic Geography. 2nd edition. Hutchinson and co. ltd. London, 1962,p.131.

المراجع والمصادر :

1- أبو إصبع. صالح خليل، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2009.

2- أحمد. عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، الطبعة الاولى، البنك الاسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة 415هـ - 1995م.

3- الجنابي. عبد الزهرة علي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، دار الصادق الثقافية- بابل،2013.

4- الشجاع. سميرة كاظم، مناطق الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر . بغداد 1980.

5- المهدي. أمجد عبد، عقلة. محمود يوسف ، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2011.

6- عبد الله. عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.

7- العايب. عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف،2010/2011.

8- الطاهر. خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007/2006.

9- الفراجي. علي جاسم حمد، توطن صناعة النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية - جامعة الموصل،2013.

10- حسوني. انتصار رضا، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية- ابن رشد- جامعة بغداد، 2003.

11- مراد. فالح مراد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد،2008.

12- الجنابي. عبد الزهرة الجنابي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية 2017، المجلد 7/العدد1، 2017.

13- الجنابي. عبد الزهرة علي، العلاقات المكانية للتلوث في مدينة الحلة، مجلة جامعة بابل، سلسلة (أ-٢) العلوم الانسانية، المجلد ٦ ، العدد1، 2001.

14- الحديثي. حسن محمود علي، الواقع الجغرافي للنشاط الصناعي وعلاقته بسياسات التوطن الصناعي في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

15- الحديثي. حسن محمود علي، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة، مجلة المخطط والتنمية، العدد1، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1995.

16- الحديثي. حسن محمود علي، سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد7، 1986.

17- الوندادي. نشأت مجيد حسن، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بالعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية - المجلد السادس- العدد الثالث- علمي، 2008م.

18- جبار. محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

19- حرب. بيان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد -22العدد الثاني- 2006.

20- خضر. حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، جسر التنمية، العدد الثامن عشر. جويلية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2003.

21- مراد. فالح مراد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2008.

22- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي الأول 1996م، صنعاء، مايو 1997.

23- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي 2011، صنعاء، سبتمبر 2013م.

24- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولية، مكتب الجهاز المركزي للإحصاء عدن، التقرير السنوي الأولي للصناعات التحويلية في اليمن، عدن 2018، عدة جداول بيانات غير منشورة.

25- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، الغرفة الصناعية عدن، بيانات المحلات الصناعية المرخصة لعام 2018، بيانات غير منشورة.

26- Estal, R.C. and Buchanan. R.O : Industrial Activity and Economic Geography. 2nd edition. Hutchinson and co. ltd. London, 1962

27- Tatyana P. Soubbotina, Beyond Economic Growth ,2.nd.,The Inte rnational Bank For Reconstruction and Development ,Washington D.C.,U.S.A.200

28- United Nation, Measuring Sustainable Development, New York and Geneva, 2008.

29- United Nation, Education, Scientific and Cultural Organization, Source Book 7 Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 sp, France, 2012.

30- Rapport: Pour one polities de development de la PME en algerie، CNES www.cnes.dz ،Avril 2002.

Small Industries and its Role in the Socio-economic Sustainable Development in the City of Aden from 1996 - 2018

Omer Mohammad Awadh Al-Muhomadi

Abstract

It has been noticed recently that small industries have an important role on the development of the national economy and spatial development of countries. These industries provide many job opportunities and support large industries. Thus, this research presents a theoretical presentation of the concept of small industries in the geographic regions as a theoretical basis that reveals the extent of the variation in the definition of industrial activity and the reasons that led to the divergence of these theoretical concepts of small industries. It also discusses the concept of sustainable development and its developmental dimensions. The study investigates the industrial sector of the small industries in the city of Aden and its directorates within the period 1996 - 2018 to identify the characteristics of those small industries and the factors that enable them to achieve a socio-economic sustainable development through reading the industrial indicators of industrial structure and their spatial trends.